



الفصل الثالث

مجالات الشراكة الممكنة
بين المدارس الثانوية الفنية
والجمعيات الأهلية.

obeyikandi.com



يتناول هذا الفصل «مجالات الشراكة الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية»، وذلك من خلال المحاور التالية:

- مقدمة.
 - مفهوم الشراكة وأسسها وأنهاطها.
 - دواعي الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.
 - مجالات الشراكة الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.
- وفيما يلي سيتم تناول كل من هذه المحاور على النحو التالي:

مقدمة

تعتبر جامعة الأمم المتحدة بطوكيو باليابان إحدى المؤسسات العالمية التي تخصصت في الآونة الأخيرة في حصر وتحديد المشكلات الواقعية التي ستجابه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وقد أصدرت هذه الجامعة عام ٢٠٠٢م تقريراً بعنوان «حالة المستقبل» State of the future. وقد استطاعت هذه الجامعة أن تضع يدها على خمس عشرة مشكلة واقعية عالمية منها: كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة، وكيف يمكن إقامة التوازن بين التزايد السكاني والموارد^(١). ولذلك تواجه بعض المجتمعات في المرحلة الآتية تحديات صعبة، يتمثل أحدها في الطموحات الكبيرة والبرامج المتعددة الهادفة لإحداث التنمية الشاملة مع موارد محدودة قد لا تكفي لتمويل هذه البرامج التنموية، مما قد يعوق تنفيذ هذه البرامج، وما يترتب على ذلك من استمرار الأوضاع الحالية بكل سلبياتها، وتراكم المشكلات التي قد تزيد من صعوبة إحداث عملية التنمية مستقبلاً.

وتتنوع الآليات التي يمكن بها مواجهه تلك التحديات، فمنها على سبيل المثال ترتيب الأولويات والعمل الدؤوب من أجل تنمية الموارد، وترشيد الإنفاق، ومن الآليات الفعالة أيضاً الشراكة التي أصبحت ضرورة حياتية سواء بين الأفراد والجماعات أو بين المؤسسات الحكومية وغير حكومية؛ لأن الشراكة تؤدي إلى توزيع الأدوار والملمة وحشد وتعبئة الموارد المتاحة لدى الأطراف المتعاونة، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة قد لا تكفي موارد كل طرف على حدة لتحقيقها. لذا تزداد الحاجة لإبداع صيغ شراكة فعالة بين هذه المؤسسات المختلفة حكومية وأهلية من أجل أنجاز أهداف مجتمعية كبيرة مثل التنمية الشاملة.

وتزداد قيمة الشراكة بين المؤسسات التي تتبنى أهدافاً متماثلة أو متقاربة، كما هو الحال بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية، إذ تهدف كل منهما بصفة عامة إلى

(١) السيد يس: الديمقراطية وحوار الثقافات تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٣١٠.

تحقيق التنمية البشرية الشاملة من خلال التعليم والتدريب المهني، لذلك فإن تفعيل الشراكة بينهما يوفر دعماً إضافياً لكل منهما من جانب لآخر، ومن ثم تحقيق الأهداف التي يتفقون عليها، وتعدد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها كل من المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية، ومن هذه المجالات رعاية الطلاب، والتربية المدنية، التربية الديمقراطية، التربية البيئية، التنمية المهنية، تنفيذ برامج محو الأمية، وهي مجالات حيوية خاصة للمجتمعات الراغبة والساعية إلى الانطلاق نحو عالم أفضل.

مفهوم الشراكة :

يقصد بالشراكة partnership علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع أو الصالح العام، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية أو جانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، والشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر، وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج^(١).

وهناك بعض المفاهيم التي قد تتداخل في ذهن البعض مع مفهوم الشراكة، ومن هذه المفاهيم التعاون «Cooperation» الذي يشير إلى «التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة، وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة أو متباينة، ويكتسب هذا المصطلح أهميته في علم الاجتماع باعتبار أنه يشير إلى عملية اجتماعية أساسية، وينقسم التعاون إلى نوعين أولهما: تعاون مباشر Cooperation direct وهو التعاون على القيام بأنشطة مترابطة ومتشابهة في صورة جماعية، وثانيهما: تعاون غير مباشر Cooperation indirect وهو التعاون الذي يقوم على إنجاز أنشطة غير متشابهة تكمل بعضها البعض، وهي تودي جميعاً هدفاً مشتركاً... ، والتعاون غير المباشر يتضمن تقسيماً للعمل وأداء مهام متخصصة»^(٢). إلا أن التعاون يختلف عن مفهوم الشراكة فيما يلي^(٣):

▪ التعاون لا يتطلب إبرام عقود أو اتفاقيات للقيام بالأنشطة المختلفة.

(١) أماني قنديل: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) محمد عاطف غيث، وآخرون: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

(٣) نهلة سيد حسن: مرجع سابق، ص ٣٩٧.

▪ التعاون نشاط مرتبط بسلوك الفرد وغير ملزم ويتوقف على دوافعه الداخلية ومدى تقبله العمل مع الآخرين ويختلف هذا من شخص لآخر. إلا أن التعاون يتفق مع الشراكة في ضرورة وجود أهداف تمثل اهتمامًا مشتركًا بين الأفراد يعملون على تحقيقها. كما أن التعاون نشاط فردي مهم لنجاح الشراكة.

وأيضا من المفاهيم الشائعة حاليًا والتي قد تتداخل لدى البعض مع مفهوم الشراكة مفهوم المشاركة participation الذي يعنى «مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية، والمشاركة في المنظمات الطوعية، وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلى أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد»^(١). وتوجد عدة فروق بين الشراكة والمشاركة يمكن تلخيصها فيما يلي^(٢):

▪ المشاركة سلوك إنساني في المقام الأول لا تتطلب عقود أو اتفاقيات ويرتبط بالجانب الاجتماعي ودور الفرد في المجتمع.

▪ تعبر المشاركة عن الدوافع الداخلية للفرد.

▪ المشاركة نشاط اختياري ينبع من ميول الفرد ويتفق مع اهتماماته، فإذا كان مهتمًا بالسياسة يتجه للمشاركة السياسية، وإذا كان اهتمامه منصبًا على العمل الاجتماعي يتجه للمشاركة في الأعمال الخيرية.

ويمكن في ضوء ما سبق أن نخلص إلى أن الشراكة مفهوم أكثر تطورًا من مفهوم التعاون الذي يرتبط بصفة أساسية بالنشاط الفردي أو الجماعات قبل ظهور فكرة المؤسسة، كما أن الشراكة أكثر تطورًا من مفهوم المشاركة الذي يشير إلى نشاط فردي تجاه فرد آخر أو جماعة أو مؤسسة، ويتضمن معنى المشاركة وجود طرف أساسي يقوم بدور أكثر تأثيرًا، وطرف مشارك يقوم غالبًا بدور ثانوى. وذلك خلاف مفهوم الشراكة الذي يشير إلى ممارسة أنشطة أكثر عمقًا والتزامًا وتخطيطيًا بين أطراف متكافئة، وتكون غالبًا تنفيذًا لاتفاقيات تم توقيعها بين طرفين أو أكثر بهدف انجاز الأهداف التي يتفقون عليها.

(١) محمد عاطف غيث، وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) نهلة سيد حسن: مرجع سابق، ص ٣٩٧.

الأسس التي تقوم عليها الشراكة الناجحة:

تقوم علاقة الشراكة الناجحة على أسس محددة منها^(١):

- الندية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين أطراف الشراكة.
- استقلالية الأطراف عن بعضها وتوافر القناعة الكاملة بأن الشراكة حق كل الأطراف وليس منحة أو هبة من طرف لآخر.
- وجود أرضية مشتركة ومناطق التماس بين الأطراف وقبولهم عن قناعة لفكرة الشراكة والتفاعل والتكامل، وأن يبدى الشركاء هذه القناعة والثقة في العلاقة عبر أفعال مبتكرة وملموسة.

أنماط الشراكة:

تصنف الشراكة حسب نوعية اتفاق الشراكة إلى نمطين هما^(٢):

١- النمط الرسمي للشراكة:

وتتخذ الشراكة في هذا النمط شكلاً قانونياً رسمياً من خلال وثائق رسمية مكتوبة تحدد الأهداف والأنشطة وتوضح توزيع المسؤوليات على كل طرف من أطراف الشراكة، كما توضح الوثيقة الموارد المالية وآليات التنفيذ والتقييم.

٢- النمط غير الرسمي للشراكة:

وتتخذ الشراكة في هذا النمط شكل أنشطة أو ترتيبات غير رسمية أو علاقات عمل قصيرة الأمد دون أن تتضمن وثائق مكتوبة توضح أهداف وأنشطة الشراكة ومسؤوليات كل طرف فيها.

يتضح من العرض السابق أن النمط الرسمي للشراكة هو الأكثر جدية والتزاماً بين الأطراف، وهذا يضمن تحقيق الأهداف التي يتفقون عليها. إذ يمكن من خلال توافر الوثيقة المعبرة عن الشراكة إجراء المتابعة والتقييم اللازم، وذلك بعكس النمط غير

(١) عبد الغفار شكر: مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) Partnership Agreements, U.S. Food and Drug Administration Office of Regulatory Affairs Available at: http://www.fda.gov/partnership_agreements/_pAconcept.htm

الرسمي الذي قد يأخذ شكل الأنشطة التطوعية غير المنتظمة بين المؤسسات، دون توافر عقود شراكة مكتوبة، وهذا قد يحول دون متابعة تلك الأنشطة وتقييمها، ولذا يفضل أن تأخذ الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية الشكل الرسمي من خلال توقيع اتفاقية بينهما تتضمن الأهداف التي يتفقون عليها والأنشطة ومسؤوليات كل طرف بما يضمن توافر الوثائق اللازمة للمتابعة والتقييم .

دواعي الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.

تتنوع دواعي الشراكة بين المدرس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في دول العالم المختلفة، وتختلف من مجتمع لآخر حسب خصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن هذه الدواعي ما يلي:

- ١) تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمدارس الثانوية الفنية من خلال اهتمامها بشؤون أهالي المجتمع المحلي لأن «العملية التعليمية لا تؤدي في فراغ، وإنما باحتكاكها بالمجتمع، وتقاس فاعلية المدرسة ونجاحها بمدى تحقيق أغراض وأهداف المجتمع الذي تعيش فيه...، فللتربية دور كبير في خدمة البيئة من خلال ما يمكن أن تقدمه من برامج متنوعة»^(١) موجه لتنمية المجتمع، بهذا تزداد إمكانية تحقيقه من خلال الشراكة مع الجمعيات الأهلية التي تعيش هؤلاء الأفراد وتعرف كل تفاصيل حياتهم، وتحظى بثقتهم.
- ٢) حاجة المجتمعات المحلية (قرى وأحياء) لتضافر جهود المؤسسات التنموية المختلفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث تزداد فرص تحقيقها بالتعاون بين هذه المؤسسات، ولذلك راعت دول العالم «الاهتمام بالمناطق الريفية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتوصيل هذه الخدمات للشباب والأسر بالتعاون بين المدارس وممولى الخدمات الاجتماعية والصحية»^(٢).

(١) يوسف عبد المعطى مصطفى: الإدارة التربوية مداخل متجددة.. لعالم جديد، ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

(٢) مها عبد الباقي الجوبلى: التربية والمجتمع الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٦١

٣) قصور إمكانات كل طرف على حدة عن انجاز ما يهدف إليه، فكلا الطرفين سواء المدارس الثانوية الفنية أو الجمعيات الأهلية يحتاج لدعم الطرف الآخر من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

٤) الحاجة إلى نشر وترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق سواء بين الأفراد أو المؤسسات، نظراً لتضاؤل فرص تحقيق انجازات فردية، ولعل هذا ما دفع مؤسسات اقتصادية كثيرة للاندماج في كيانات اقتصادية اكبر لزيادة فرص تحقيق أهدافها.

٥) حاجة المدرسة لدعم أولياء الأمور، وهذا ما يمكن أن تعمل الجمعيات الأهلية على توفيره من خلال قيامها بتوعية «أولياء الأمور بالمنطقة بأن تربية الأبناء مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة...، وإزالة مخاوفهم من أن المدرسة تركز على توثيق علاقتها بهم بهدف الحصول على منافع وأغراض معينة»^(١) قد يكونوا غير مستعدين لتلقيها.

٦) حاجة الجمعيات الأهلية لتنمية مواردها من خلال انضمام أعضاء جدد إليها، وهذا ما يمكن أن تعمل المدارس الثانوية الفنية على تحقيقه من خلال حث المعلمين والطلاب على الاشتراك في عضوية الجمعيات الأهلية في مناطقهم من أجل المشاركة في تنمية مجتمعاتهم، وهذا يحقق تنمية الموارد للجمعيات الأهلية هذا من جانب، ويحقق التربية المدنية بالممارسة من خلال غرس المسئولية الاجتماعية في نفوس المعلمين والطلاب، هذا من جانب آخر.

مجالات الشراكة الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية .

تزخر المدارس الثانوية الفنية - كما هو موضح بالفصل الأول - بالكثير من الإمكانيات: البشرية والتي من أهمها الإدارة المدرسية المعلمون والطلاب، والإمكانات المادية مثل: حجرات الدراسة، والورش، معامل الألبان والصناعات الزراعية، المزارع،

(١) خالد محمد الزواوى: الجودة الشاملة في التعليم «وأسواق العمل في الوطن العربي»، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، ص ١٤٣.

المناحل، المكتبة المدرسية، معمل الكمبيوتر، الملعب وصالة التربية الرياضية، صالة المسرح المدرسي. كما أن الجمعيات الأهلية تمتلك - كما هو موضح بالفصل الثاني - موارد متنوعة، عينية، وبشرية، ونقدية، كما تتسم بمجموعة من السمات مثل: التطوعية، وعدم الربحية، وعدم القيام بالخدمة الشخصية للقائمين على إدارتها. وهذا يشير إلى وجود العديد من مجالات الشراكة الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.

وتتعدد المجالات الحيوية التي يمكن أن تتم فيها الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات المحلية؛ وهذا هو الهدف الأساسي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المجتمع، وتحقيق جودة التعليم بالمدارس الثانوية الفنية، وهو ما تسعى لتحقيقه لهذه المدارس. ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية يرى الباحث أنه من مجالات الشراكة الممكنة بينهما: رعاية الطلاب بالمدارس الثانوية الفنية، التربية المدنية، التربية الديمقراطية، التربية البيئية، التنمية المهنية، تنفيذ برامج محو الأمية. وهذه المجالات مستلهمة من أهداف المدارس الثانوية الفنية، ومجالات عمل الجمعيات الأهلية، وفيما يلي سيتم تناول كل من هذه المجالات على النحو التالي:

١- رعاية الطلاب:

يمثل الطلاب هدف العملية التعليمية وأهم مخرجاتها، فمن أجلهم تبنى المدارس وتجهز بالمعدات، ويعمل كل أعضاء المنظومة التعليمية كل في مجاله، وهم الشغل الشاغل للباحثين التربويين في مختلف الميادين، حيث يعمل الكل على توفير الظروف الملائمة التي تساعدهم على التعلم الجيد، ويتطلب انجاز تعليم جيد لهؤلاء الطلاب توفير بيئة أسرية هادئة ومستقرة، وتوفير ملابس لائقة لا تجعلهم عرضة للتهكم والسخرية من زملائهم، مما يؤثر سلبياً على تقديرهم لذاتهم، وكذلك توفير الأدوات المدرسية من كتب وكراسات وأقلام... الخ، والاهتمام بالتغذية المتوازنة التي تحقق النمو السليم الشامل للجسم، والكشف الطبي الدوري عليهم بما يؤدي للاكتشاف المبكر للأمراض الخطيرة التي تهدد سلامتهم مثل البلهارسيا والأنيميا، والتدخل السريع لعلاجها والعمل بجد من أجل الوقاية منها.

وتزايد الحاجة لرعاية طلاب المدارس الثانوية الفنية لعدة أسباب منها: أنهم يمرون بمرحلة عمرية هامة، وهي مرحلة المراهقة، ويقتضى توفير الرعاية لهؤلاء الطلاب التواصل الفعال بين المدرسة والأسرة. ولذلك « يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مشروع يسعى لدعم التواصل والمشاركة بين الأسرة والمدرسة، ويقدم هذا المشروع عدة موضوعات رئيسية منها: الوالدية، وفي هذا البعد يهتم المشروع بتنمية مفهوم الوالدية وترسيخه، بالإضافة إلى فهم أبعاد المراحل العمرية المختلفة بهدف دعم ومساندة المدرسة للوصول لأهدافها، وقد اتبع هذا المشروع وسائل متعددة لتحقيق أهدافه من أهمها ورش العمل وبرامج التدريب والزيارات المنزلية التي تهدف إلى التوعية بأدوار كل من الأسرة والمدرسة مع إدراك كيفية التكامل بين ما يحدث داخل المدرسة وخارجها»^(١). وفي ألمانيا يوجد شراكة بين المدرسة والمؤسسة الاتحادية للعمل من أجل رعاية الطلاب، حيث تم توقيع اتفاقية أصبح بموجبها الإرشاد المهني للطلاب مهمة مشتركة بين كل من المدرسة ومرشدي المؤسسة الاتحادية، وذلك لمساعدة الطلاب على اتخاذ قرار بشأن المهنة والالتحاق بالمدارس المهنية، بل ويتعدى نطاق التوجيه المهني أسوار المدارس إلى الآباء وأولياء الأمور أنفسهم^(٢).

ومن المعروف أن تربية الفرد تمثل سلسلة متصلة الحلقات، وداخل هذه السلسلة يحتل كل من البيت والمدرسة مكانة متميزة ومنزلة مهمة، وإذا كان هناك فرق بين الوظيفة التربوية لكل منهما فهو فرق في الدرجة وليس فرق في النوع، وهو فرق في درجة التنظيم، ودرجة الانتقاء الثقافي، وقرق في درجة تربوية الخبرة المقدمة في كل من البيت والمدرسة^(٣). وفي مرحلة التعليم الثانوي نتيجة لزيادة درجة تخصص المعرفة والمهارات المقدمة ينحصر الدور التعليمي للبيت، ويصبح دوره هو تهيئة الظروف الملائمة للأبناء لكي يزداد تحصيلهم الدراسي. وتأسيساً على ما سبق يكون كل من البيت والمدرسة يعملان باتجاه

(١) مصطفى عبد السميع، جيهان كمال السيد: قضايا تربوية معاصرة «رؤية تحليلية مقارنة»، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

(٢) محمد أحمد ناصف: مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٣) سيد إبراهيم الحبالى: التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دت، ص ص ٤٩، ٥٠.

هدف واحد، وكلما كانت الأسرة على وعى بدورها، ومهياً للقيام به كلما كانت مساهماتها ايجابية في هذا الاتجاه، وتؤدي الجمعيات الأهلية دوراً مؤثراً في توعية الأسرة بدورها في التعاون مع المدرسة من أجل مصلحة أبنائهم.

وتؤدي الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية إلى الاتفاق حول الأهداف، وتوزيع الأدوار، وترشيد الجهود، ومن ثم تحقيق الرعاية اللازمة لطلاب هذه المدارس، ويتم ذلك بأن تقوم إدارة المدرسة بتكليف الأخصائي الاجتماعي بإعداد قائمة بأسماء الطلاب الذين يعانون من مشكلات أسرية تؤثر على تحصيلهم الدراسي، ثم تقديم هذا الكشف إلى أحد أعضاء الجمعية الأهلية الموجودة في محل إقامتهم، ومن خلال معايشة أعضاء الجمعية لأهالي هؤلاء الطلاب يقومون بتوعيتهم بأن هذه الخلافات تؤثر سلباً على التحصيل الدراسي لأبنائهم، ومن ثم إقناعهم بضرورة إنهاء تلك الخلافات بطريقة ايجابية لتهيئة الظروف الملائمة للتعلم الجيد لأبنائهم.

وتستطيع الجمعية الأهلية الحصول على كشف بأسماء الطلاب الذين لم يسدوا المصروفات المدرسية، وغير القادرين على شراء أدوات مدرسية أو ملابس جديدة وغير القادرين على عمل اشتراكات في خطوط المواصلات، ثم تقوم من خلال ما تمتلكه من موارد مالية بسداد المصروفات المدرسية لهم وشراء الأدوات المدرسية اللازمة لهم، وشراء ملابس جديدة وتسليمها لهم في منازلهم، وعمل اشتراكات في خطوط المواصلات، حيث تسعى الجمعيات الأهلية من خلال ذلك إلى توفير بيئة داعمة للتعلم الجيد، يساعدها في أداء هذا الدور ما تمتلكه من موارد مالية وبشرية، ومرونة إدارية، ومعايشتها لأولياء أمور الطلاب والثقة المتبادلة بينهم، كما يمكن أن تقوم الجمعية الأهلية بالتعاقد مع فريق من الأطباء الذين لديهم الرغبة في العمل التطوعي بأجور رمزية، وذلك للقيام بإجراء الكشف الطبي على الطلاب وتقديم العلاج المناسب لهم إذا لزم الأمر.

يضاف لما سبق يمكن أن تقوم إدارة المدرسة بإعداد كشف بأسماء الطلاب ذوى المستوى التعليمي المنخفض، وتسليمها للجمعية الأهلية بالمنطقة، التي تقوم بتنظيم مجموعات تقوية لهم، ويقوم بالتدريس هؤلاء الطلاب المعلمون الذين لديهم الإيمان بقيمة

العمل التطوعي من أبناء المنطقة، ومن الممكن أن يتم التدريس في فصول المدرسة خلال الفترة المسائية، وذلك في وجود أحد أعضاء الإدارة المدرسية. كما يمكن أن تقوم الجمعية الأهلية بالحصول على كشف بأسماء الطلاب المتفوقين وتكريمهم بمقر الجمعية وسط ذويهم وأقربانهم مما يكون له أثر كبير في رفع روحهم المعنوية، وكذلك يستطيع أعضاء الجمعية الأهلية من خلال علاقاتهم الاجتماعية مع أصحاب الأعمال أن يوفرُوا فرصة عمل سريعة للطلاب الذين فقدوا من يعولهم عند تخرجهم .

٢- التربية المدنية:

تُعرف التربية عموماً بأنها عملية يكفل بها المجتمع أن ينقل ميراثه من المعلومات وطرائق التفكير والخبرات والعقائد من جيل إلى جيل، وأنها تشمل أيضاً التدريب على الطرائق النافعة في التفكير والعمل...، وكذلك تنمية مواهب الفرد وإفساح المجال له ولها حتى تتطور، حتى يضيف كل متعلم خبراته الجديدة، وربما مكتشفاته ومخترعاته إلى التراث، بما يؤدي إلى مضاعفة العلم المطلوب تعلمه أو تغير التراث كله بتغير طريقة التفكير فيه أو نقده وتعديله أو طريقة الانتفاع به، ويقوم بعملية التربية كل مؤسسات المجتمع القائمة سواء الأسرة أو البيئة الاجتماعية المباشرة (الجيران، الأصدقاء، وسائل الاتصال... الخ) أو من خلال مؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف التي يمتلكها الأفراد أو الهيئات والجماعات المستقلة أو التي تملكها الدولة^(١). وبهذا المعنى السابق تكون التربية عملية مفتوحة ومتاحة لكل المؤثرات المقصودة وغير المقصودة، المرغوبة وغير المرغوبة، ومن هنا تأتي أهمية العمل على زيادة كثافة المؤثرات المقصودة المرغوبة حتى تكون لها الغلبة في عملية تشكيل قيم واتجاهات أفراد المجتمع، وبما يبرز سمات الشخصية الوطنية.

ويقصد بالتربية المدنية أنها «منهج أو نشاط تربوي تقوم به المدرسة لتربية روح المواطنة، والاستعداد لتحمل مسؤوليتها، بما في ذلك السلوك الاجتماعي السليم في مختلف مواقف النشاط والتعامل في حياته اليومية، وفي تعليم الكبار يدور المنهج والنشاط بصفة خاصة حول المسائل العامة والمشكلات الاجتماعية لترشيد الرأي العام

(١) سامي خشبة: مصطلحات الفكر الحديث، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٢١٢.

وتبصيره»^(١) ، وذلك حتى يسلك أفراد المجتمع سلوكًا رشيدًا في مختلف المواقف بما يصون المصالح العليا للوطن. وإضافة لما سبق يمكن أن يضم برنامج التربية المدنية التعريف بالمجتمع المدني ومؤسساته، والتوعية بأهميته وأهدافه، خاصة بعدما أصبح يشكل رقمًا صحيحًا في معادلة الحالة الاجتماعية والتنمية في معظم المجتمعات، ولا تقتصر ممارسة عملية التربية المدنية على المدرسة فقط، بل يقوم بهذه المهمة أيضا الأسرة المرية، ودور العبادة ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني.

ويستخدم مفهوم التربية المدنية أحيانا بمرادفات أخرى مثل التربية الوطنية، والتربية للمواطنة «والتي اعتبرت في نهاية القرن العشرين كأحد نماذج التربية الحديثة مثلها مثل التربية العالمية، التربية من أجل السلام، التربية للتنمية، والتربية من أجل عدم التمييز بين الذكر والأنثى (الجندر) Gender Education، وتتجلى التربية للمواطنة Education for citizenship في الخدمة التطوعية الإرادية في المجتمع، وفي الالتزامات أكثر من الحقوق»^(٢). وهذا يحقق العلاقة الايجابية بين المواطن ووطنه، بما يجعل المواطنة بذل وعطاء كما هي حقوق للمواطن على وطنه.

ويخلص مصطفى قاسم إلى أن التربية المدنية تعنى الإعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية، في إطار من حقوق ومسئوليات المواطنة الديمقراطية، وبما يدعم الديمقراطية الدستورية والمشاركة السياسية والمسئولية الاجتماعية والانخراط المجتمعي والنزوع الطوعي والانفتاح على الثقافات والإسهام في الحضارة الإنسانية، وما يستلزمه ذلك الإعداد من اكتساب لمبادئ ومعارف ومفاهيم، وتنمية لقيم وميول واتجاهات، ودعم لمهارات وقدرات وسلوكيات تصب جميعها في اتجاه تحويل المواطن من المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل^(٣).

(١) حسن شحاتة، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص ٩٩.

(٢) Rosemary Webb; **Cross curricular primary practice: Taking a Leadership Role**, London, the falmer press, 1996, p.117.

(٣) مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة. واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص ٨٨.

وتعمل التربية المدنية على دعم مجموعة من الأبعاد المتداخلة والمتكاملة، والتي يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي^(١):

(١) المواطنة الفعالة: والتي يقصد بها العضوية النشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسئوليات التي يحددها القانون والدستور...، إذ أن المواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي تستلزم - إلى جانب الحقوق والحريات - مسئوليات والتزامات مهمة بدونها يفشل مشروع الديمقراطية، ومسئوليات المواطن يمكن تقسيمها إلى نوعين أولهما: مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها مثل دفع الضرائب، الخدمة في القوات المسلحة وطاعة القوانين التي يسنها ممثلو الشعب، وثانيهما: مسئوليات يقوم بها المواطنون طوعاً مثل النقد البناء للحياة المدنية والسياسية، والمشاركة في تحسين الحياة المدنية والسياسية، والمسئولية عن الصالح العام.

(٢) الصالح العام: وذلك انطلاقاً من أن الفرد بحكم طبيعته يسعى إلى تحقيق مصالحه واهتماماته الشخصية، لذلك يكون دور التربية المدنية هو إكساب الفرد المعارف والقيم والاتجاهات التي تجعله يسعى ضمن ما يسعى إلى تحقيق الصالح العام public Interest أو الخير المشترك Common good.

(٣) خدمة المجتمع: حيث أن التربية المدنية بما تقدمه من مفاهيم وأنشطة ومهارات، وما تدعمه من اتجاهات وميول وسلوكيات تصب في اتجاه دعم مشاركة الأفراد في خدمة المجتمع المحلي والقومي...، حيث أنها تربط الفعل بالمعرفة والعمل بالتفكير، فتعرف الطلاب بمنظمات المجتمع المدني وبخاصة الموجودة منها في مجتمعهم المحلي، وتزودهم بإطار مفاهيمي عنها، وتعرفهم بمشكلات وحاجات المجتمع.

(٤) التعددية الثقافية والتنوع القيمي: ويشير هذا البعد إلى أن التربية المدنية من أجل مواكبة التطورات العالمية المعاصرة، وعلى رأسها العولمة والمجتمع المدني وانهاية

(١) المرجع سابق، ص - ص ٨٨، ١١١.

الجدران الفاصلة بين الثقافات فإنها تعمل على تنمية قدرة المعلمين على التعايش مع التنوع والاختلاف.

(٥) الهوية الثقافية: تهتم التربية المدنية بدعم الهوية الثقافية في نفس الوقت الذي تدعم فيه التعددية والتنوع، وهي تؤكد الهوية الثقافية المفتوحة المرحة بالعلاقات الندية، وليست الهوية المغلقة المعادية للآخر.

(٦) الثقافة السياسية: ويقصد بالثقافة السياسية التي تقوم بدعمها التربية المدنية الجانب المعرفي المفاهيمي، أي المعرفة الأساسية بالأفكار والمبادئ والمفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ المحلية والعالمية التي من شأنها دعم فكرة المواطنة، مثل حقوق ومسئوليات المواطنة كما يعبر عنها دستور الدولة.

وتهدف التربية المدنية إلى «تكوين مواطن مسئول له دور ومشارك وفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، من حيث الحقوق والواجبات، وعليه فإنها تؤدي إلى تعزيز مجموعة من السلوكيات التي تهدف في المحصلة النهائية إلى رسم علاقة المواطن بوطنه وبالآخرين»^(١). كما تهدف التربية المدنية إلى تعريف المواطن بحقوقه المدنية Civil Rights التي يخولها القانون لجميع المقيمين في الدولة. والحقوق المدنية أشمل من الحقوق السياسية المتصلة باختيار الحكام والمشاركة في أمور السياسة والحكم والتي يتمتع بها المواطنين، كما أن الحقوق المدنية تتميز عن الحقوق الطبيعية في أن لها قيمة قانونية إلى جانب قيمتها الفلسفية المثالية^(٢). كما تسعى التربية المدنية إلى نشر ثقافة المجتمع المدني والتي من أهم ملامحها^(٣):

▪ الاعتراف «بالآخر» واحترام حقه المشروع في الاختلاف، وإدارة هذا الاختلاف إدارة سلمية سواء في الآراء أو المعتقدات أو المصالح.

(١) رسمي عبد الملك، وآخرون: دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص ٧.

(٢) عبد الفتاح مراد: موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، الإسكندرية، الكرنك للكمبيوتر، د.ت، ص ٢٩٢.

(٣) سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٥.

- تأكيد واحترام مبادئ المساواة بين البشر، وحقوق الإنسان المدنية والسياسة وحقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.
- الاحتفاء بالتنوع ورعايته وتنميته، وذلك إيماناً بأنه مصدر ثراء فكري واجتماعي.
- حكم القانون والشفافية والمحاسبة في الحياة العامة .

وتتزايد الحاجة للاهتمام بالتربية المدنية نتيجة لما «فرضته وتفرضه العولمة كظاهرة وحالة تهدد المواطنة والانتماء والهوية والخصوصية الثقافية، وذلك بغرض تعزيز المواطنة وتنميتها، وتقوية روح الانتماء الوطني والقومي لدى الطلاب»^(١) والمواطنين عموماً، وذلك للحيلولة دون تأثيرات ما يعرف بالتربية العولمية التي تهدف إلى «إنهاء الآخر من خلال تكوين الوعي وتزويده بمعارف الثقافة الكونية، والتي هي ثقافة السوق، تلك التي يتحكم فيها العقل الاقتصادي الأمريكي، مما يدفعه مرغماً لاجترار مفردات الثقافة الكونية (اللاوطن - اللامة - اللاهوية - التهميش... الخ) والقيم والاتجاهات التي تنظم سلوكه لينطلق من الحاضر إلى المستقبل وهذه حالته - عدم التجزر - بحيث تمكنه من التفاعل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بما يسهم في تغريبه واستلابه»^(٢) .

ولم تعد خطط الدول الأقوى اقتصادياً للهيمنة الثقافية على دول العالم الثالث محل شك أو جدل بعد ما اعترف بذلك بعض الكتاب الذين ينتمون إلى نفس المعسكر الراغب في الهيمنة والساعي إليها وهو الكاتب الأمريكي هربرت شيلر، والذي أوضح أن وسائل الإعلام العام Public Media تحتل مركز الصدارة في المشروعات العاملة التي تستخدم في عملية التغلغل الثقافي، ومن أجل تحقيق درجة كبيرة ومهمة من التغلغل فلا بد من أن تستحوذ القوة المهيمنة / المتغلغلة على وسائل الإعلام ذاتها، ويتم ذلك بقدر كبير عن طريق إضفاء الطابع التجاري على الإذاعة والتلفزيون...، وعندما يحدث ذلك تتم سلسلة من الضغوط الاقتصادية تكفل أن تنقل أجهزة البث المنتشرة في كل مكان المواد

(١) عبد الحميد صبري جاب الله: «تطوير التربية للمواطنة في العالم العربي في ضوء الاتجاهات العالمية» مجلة التربية القطرية، السنة (٣٤)، العدد (١٥٢)، الدوحة، مارس ٢٠٠٥، ص ١٥٩.

(٢) على عبد اللطيف خطيب: «التربية العولمية تعلم من أجل العولمة أو تعلم للعيش في ظل العولمة»، مجلة التربية القطرية، السنة (٣٣)، العدد (١٤٩)، الدوحة، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٦٧.

الثقافية التي أنتجتها المراكز الرئيسية الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وحفنة من المراكز الأخرى^(١). وتسعى تلك الدول للهيمنة الثقافية بهدف خدمة أهدافها الاقتصادية من خلال الإبقاء على دول العالم الثالث سوقاً مفتوحاً لأفكارهم وبضائعهم المختلفة.

وأخطر ما قد يقع فيه الناشئين من أبناء المجتمع، أن يكون التفاعل مع المتغيرات الجديدة ومستحدثات العلم والتكنولوجيا بغير وعى يحدد المسؤوليات والواجبات، حيث يتم التعامل مع المنتجات والوسائل على أنها غايات، فترسخ في أذهانها صفات التبعية وينمو لديها الإحساس بالدونية، وتسيطر عليها القيم الانهزامية، ومن ثم تضعف روح الإبداع، وذلك إلى جانب مشكلات السلبية واللامبالاة وضعف الانتماء الوطني^(٢). وهكذا تجد المؤسسات التربوية نظامية وغير نظامية نفسها أمام تحدى يحتاج منها إلى أن تبذل مجهودات شاقة ومستمرة لكي تحافظ على ملامح تحدد ماهية وطن، ولعل هذا التحدي بالذات يفضي إلى نتيجة مفادها أن الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في العملية التربوية أصبحت ضرورة حتمية.

وتوجيه الاهتمام إلى ترسيخ الملامح التي تحدد الهوية الوطنية عبر ممارسات تربوية لا ينطلق من التعصب «للأنا» ورفض قبول «الأخر» الثقافية، وإنما يرجع ذلك إلى أن راغبي الهيمنة الثقافية والمخططين لها والساعين إليها لا يفعلون ذلك «بغية ترقية هذا العالم وتطويره ورفع مستوى حياة الإنسان كغاية إنسانية، وإنما الهدف الأساسي هو الإبقاء على المجتمعات الأخرى متخلفة عن سياق التطور وتابعة لها، ومستهلكة لمنتجاتها وسوقاً لتصريفها، ومصدرًا للمواد الخام اللازمة لها»^(٣)، ومن ثم ضمان استمرارية تحقيقهم أرباحًا اقتصادية من خلال نشر ثقافة استهلاكية شرهة للبضائع الغربية، وبما يضمن

(١) هربرت شيلر: الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة: وجيه سمعان عبد المسيح، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

(٢) عبد الودود مكرم: الشخصية المصرية في مجتمع المعرفة القيم المميزة & الوجهة المأمولة، جامعة المنصورة، مركز دراسات القيم والانتماء الوطني، ٢٠٠٦، ص ٣٩.

(٣) نصر محمد عارف: التنمية من منظور متجدد التحيز - العولمة - ما بعد الحداثة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ١٧.

استمرار المناطق التي يستهدفونها كأسواق مفتوحة دائماً لاستقبال بضائعهم، ووضع العراقيين أمام أي منتج وطني من الممكن أن يزاومهم في هذه الأسواق، وما يترتب على ذلك من إعاقاة عملية التنمية الشاملة التي تصبوا إليها المجتمعات النامية على وجه الخصوص، لذلك يأتي الاهتمام بالحفاظ على الهوية الثقافية من خلال التربية المدنية من منطلق أن الهوية الثقافية هي «الضمان والمرشد لتحقيق تنمية ذاتية مطردة، ومتجددة تحتل التنمية البشرية موقع الصدارة فيها»^(١)، وعندها يستطيع المجتمع أن يتفاعل مع الثقافات الأخرى من منطلق الندية والتكافؤ، وليس من منطلق الدونية والتبعية.

وتعطي الدول على اختلاف أيديولوجياتها أهمية خاصة للتربية المدنية، حتى وإن استخدمت في سبيل تحقيق ذلك أساليب متباينة، وعلى سبيل المثال في إنجلترا تستخدم الأنشطة التربوية بهدف تحقيق التربية المدنية، وتتم بعض هذه الأنشطة خارج المدرسة، ويشارك فيها أفراد متطوعون في الجمعيات والهيئات الأهلية ومهنيون في النقابات^(٢). أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنظر إلى التربية المدنية والتي يتم من خلالها تنمية المواطنة كسبيل للحفاظ على القيم الثقافية للمجتمع الأمريكي القائم على التعددية الثقافية، وكذلك للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه وتدعيم الدور الأمريكي وحضارته وريادته للنظام العالمي، ورعاية الديمقراطية وصيانتها^(٣). ومنذ الثمانينيات شرعت المدارس الأمريكية وبشكل متزايد في تشجيع طلابها على التطوع للأعمال الخيرية، فما يسمى بالأعمال الخيرية الاجتماعية تتوجه إلى المنطقة المجاورة للمدرسة... وتبدع الكثير منها أساليب مختلفة لترغيب الطلاب في مثل هذه الأعمال بأن تعترف بالعمل التطوعي بوصفه إنجازاً تعليمياً^(٤). والهدف من ذلك بالطبع هو غرس ثقافة العمل التطوعي في

(١) عبد الغنى عبود: التربية والتعددية الثقافية في الألفية الثالثة، تقديم: حامد عمار، القاهرة، دار الفكر

العربي، ٢٠٠٢، من مقدمة حامد عمار، ص ٢٠.

(٢) عبد الخالق يوسف سعد وآخرون: المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي. رؤية مقارنة، القاهرة،

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث المعلومات التربوية، ٢٠٠٤، ص ٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤) فرانك أدولف: المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٤٧، ٤٨.

نفوس الطلاب وهذا يندرج تحت مظلة التربية المدنية بالممارسة.

وفي نفس الاتجاه يعمل مفكرون صينيون بارزون من أجل تطوير الأساس النظري للنزعة القومية الجديدة التي يعتقدون أن الحكومة الصينية سوف تدعمها بفاعلية ونشاط، يدعوا المحافظون الجدد في الصين إلى أفكار عديدة من بينها زيادة حجم الدعاية التي ترعاها الدولة، والتي تغرس وتبرز مشاعر الحب القومية للبلد وللأخلاق الكونفوشية التي تمحض على احترام السلطة، ويرى هؤلاء المفكرون المحافظون الجدد أن النزعة القومية علاج للمرض الروحي التي تعاني منه البلاد...، ولم يتوقف هذا الغرس الثقافي للنزعة عند حد البلاغة السياسية، ولكن ترجم ذلك إلى أفعال وسلوكيات فعلى سبيل المثال في مدينة هانشو Hangzhou نظمت حملة شعارها «قل لا للشاي الأجنبي»، وذلك بعد أن حاولت شركة شاي لبيتون وضع إعلان بارز قرب مخزن الشاي بالمدينة^(١). وهذا يعكس الولاء للمنتج الوطني كجزء من الولاء والانتفاء للوطن، وهم بذلك يعلمون أن الانحياز في الاختيار للمنتج الوطني ضرورة لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني الذي يشكل أحد أركان الأمن القومي.

وفي مصر توصى دراسة عبد الحميد صبري جاب الله^(٢) بالتركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية، وإبراز دور الفرد في الإسهام في أنشطة هذه المؤسسات والجمعيات، وضرورة تصميم أنشطة تعليمية يمارس الطالب من خلالها التربية المدنية بصورة واقعية، ويشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب المدرسة، مع ضرورة الاعتماد في التربية المدنية على عرض مشكلات ومواقف من الحياة العامة، وتحديد دور المواطن في حلها وموقف القانون والدستور منها، وذلك لعدم وجود فائدة من حفظ الطلاب نصوص القانون والدستور دون أن يعرفوا أهميتها ووظيفتها في المجتمع. ولعل ما أوصت به دراسة «عبد الحميد صبري جاب الله» يفضى إلى نتيجة سبق وأن تم الإشارة إليها في مواضع سابقة من هذه الدراسة مفادها أن هناك ضرورة اجتماعية واقتصادية لتفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.

(١) دانييل بور شتاين، ارنيه دى كيزا: مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٢) عبد الحميد صبري جاب الله: مرجع سابق، ١٦٩.

ويسعى «برنامج آسيا - المحيط الهادي للتحديث التعليمي من أجل التنمية» في دول جنوب آسيا لتعزيز مفهوم المواطنة الديمقراطية الفعالة والمسئولة من خلال قيام المدرسة بإنشاء ورعاية العلاقات والصلات الوثيقة بينها وبين المجتمع الخارجي^(١) بما يضمنه من جمعيات أهلية.

وتستطيع المدارس الثانوية الفنية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية - كأحد وسائل التربية المدنية - أن تقوم بعملية التربية المدنية لمعلميها وطلابها بأسلوب أكثر فاعلية، وذلك بأن تشجعهم على الانضمام لعضوية الجمعيات الأهلية المشهورة في مناطق إقامتهم، وتأسيس جمعيات جديدة في حال عدم وجودها، حتى يكون لهم دور إيجابي مسئول في تنمية مجتمعاتهم من خلال هذه المنظمات الاجتماعية التي تتسم بقدر كبير من المرونة الإدارية تمكنها من الحركة السريعة لتلبية احتياجات أهالي مجتمعاتها المحلي، ويكون دور الجمعيات الأهلية هو دمج هؤلاء الشباب في أنشطة تطوعية لتنمية مجتمعاتهم، وهذا ينمي لديهم الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والإيمان بحتمية المشاركة الايجابية، وبذلك يتحقق الانتماء كمسئولية وعطاء من جانب المواطنين تجاه وطنهم.

كما يمكن قيام الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع المدارس الثانوية الفنية أن تنظم ندوات بمسرح المدرسة في المناسبات الوطنية، يتم خلالها دعوة بعض المفكرين لتوعية أهالي المنطقة والطلاب بأهمية التمسك بسمات الشخصية الوطنية في سلوكهم للحفاظ على الهوية الثقافية، وتنبههم إلى مخاطر الانجراف وراء تقليد السلوكيات التي يشاهدونها عبر القنوات التليفزيونية الفضائية، كما يمكن توعيتهم بحقوقهم المدنية التي يكفلها لهم القانون، وتشجيع الطلاب وأهالي المنطقة لاستخراج بطاقة إثبات الشخصية والبطاقة الانتخابية والبطاقات التموينية، وتوضيح إجراءات استخراجها من قبل المتخصصين.

٣- التربية الديمقراطية:

تعرف «الديمقراطية» من منظور سياسي بأنها نظام لإدارة المجتمع بصورة تسمح

(١) فليب هيرز: «قضايا تخص منطقة آسيا والمحيط الهادي»، ترجمة: حسن حسين شكري، مستقبلات، المجلد (٣١)، العدد (١)، مكتب التربية الدولي - جنيف، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، مارس ٢٠٠١، ص ١٣٣.

لكافة الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وتعمل في سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التي يسمح بها الدستور والقانون وهذه المطالب تتدرج من أضييق المطالب الفئوية التي تخص شريحة مهنية أو اجتماعية ما إلى أوسع النظريات السياسية التي تهدف إلى صياغة المجتمع وإدارته، وفي إطار الديمقراطية يسمح للاختلافات السياسية والفكرية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية، وهذه الحرية تتنوع أشكالها، فمنها حرية التعبير عن الرأي بكل الصور وحرية إقامة الأحزاب السياسية وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية بجميع أشكالها، وكل ذلك يتم في حدود الدستور والقانون^(١). أما من منظور اجتماعي فيشير مصطلح «الديمقراطية» إلى طريقة في الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصاً متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع، وتحقيقه لأهدافه العليا. أما المعنى الخاص لهذا المصطلح فهو توفير فرصة المشاركة لدى أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات، في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، وبخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والاجتماعية على السواء^(٢).

وتحظى الديمقراطية ببريق وجاذبية خاصة في الأوساط الشبابية وبخاصة المثقفة منها خاصة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ويرجع ذلك إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان، والإطلاع عبر الفضائيات على الممارسات الديمقراطية التي تتم في المجتمعات الديمقراطية، كل ذلك يفضي إلى ضرورة التحرك السريع والمخطط نحو بناء المجتمع الديمقراطي عن طريق التربية، وذلك من أجل توفير بيئة ملائمة للتنمية الشاملة المستمرة، ولسد الطريق أمام تدخلات خارجية قد يتعرض لها المجتمع بدعوى نشر الديمقراطية لا تراعى خصوصيته التاريخية والاجتماعية والثقافية.

ويسود في إطار الديمقراطية ما يعرف بالتعددية **Pluralism** والتي يشير معناها السياسي إلى الاعتراف في إطار المجتمع الواحد، والنظام السياسي الواحد، بوجود تيارات سياسية متعددة ذات برامج وأفكار ومنطلقات فكرية مختلفة، تعبر كل منها عن نفسها

(١) السيد يس: الحوار الحضاري في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) محمد عاطف غيث، وآخرون: مرجع سابق، ص ١٢٣.

بحرية، وتتجاوز بتكافؤ حول الصالح العام، وتحتكم إلى الجمهور وإلى الرأي العام، دون أن يسعى أحدها إلى قهر أو قمع الآخرين، وتتنظم جميعاً في مؤسسات المجتمع المختلفة^(١). وفي إطار التعددية ليس من حق أحد - سواء أكان فرداً أو حزباً أو مؤسسة - أن يزعم امتلاكه الحقيقة المطلقة دون سواه، بل لابد أن يعترف كل طرف ويؤمن بنسبية صحة ما يؤمن به ويعتق من أفكار وآراء، ويوطن نفسه على احتمالية صحة ما يعتقده الطرف الآخر من أفكار ورؤى.

وتوجد علاقة وثيقة بين التنمية والديمقراطية، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، فالأفراد الذين لا يتمتعون بحرياتهم ليس في قدرتهم المشاركة بفاعلية في عملية التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية باعتبارها تنمية لتوسيع خيارات الناس بواسطة الناس دون تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم وشؤون مجتمعهم وتمكنهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء^(٢). ولذلك يذهب البعض إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقة التي يتمتع بها الناس، وهذه الرؤية تتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية التي ترى بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي أو مع زيادة الدخل الشخصية أو مع التصنيع أو مع التقدم التقني أو مع التحديث الاجتماعي^(٣).

وتبرز الحاجة للتربية الديمقراطية في العالم العربي عموماً إذا أخذ في الاعتبار أن التربية العربية تعاني من السلطوية التي هي نقيض رئيس وعدو لدود للتربية؛ فالتربية تسعى إلى تفجير طاقات الفرد، بينما يعمل القهر على قتلها. وتهدف التربية إلى بناء شخصية الإنسان بشكل شامل ومتكامل ومتوازن، في حين أن الاضطهاد ينتج شخصية ضعيفة، ومشوهة، ومضطربة، وغير متوازنة. وتضع التربية نصب الأعين إعداد الفرد المفكر، والمبدع، والمتفوق، أما الاستبداد فيؤدي إلى تقويض مهارات الإنسان، وشل

(١) سامي خشبة: مرجع سابق، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) عبد الغفار شكر: مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) إمارتيا صن: التنمية حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد (٣٠٣)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو ٢٠٠٤، ص ١٥.

قدراته، وتعطيل طاقاته، والحد من إبداعه^(١). وعلى هذا النحو يكون الاهتمام بالتربية الديمقراطية لأفراد المجتمع ضرورة اجتماعية وضرورة تنموية، لكي تصبح الديمقراطية أسلوب حياة، تمارس في المنزل والفصل الدراسي والمدرسة وكافة المؤسسات الحكومية وأهلية؛ وذلك حتى تتهيئ الظروف للتنمية البشرية.

وينتج عن غياب الديمقراطية مخاطر شديدة تضرب تماسك المجتمع، وتهدد استقراره وتقلص فرص التنمية فيه، ومن أهم هذه المخاطر التي تنجم عن غياب الديمقراطية الحقيقية في المجتمع «أن تفقد أجيال الشباب روح الانتماء للوطن، ويتحول الانتماء لمراكز القوى في السلطة، وبالتالي يكثر عدد الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين والنفعيين، وبذلك يصبح الانتماء أسلوباً زئبقياً للأخذ والاستفادة والكسب بدلاً من أن يكون حماساً للعطاء والإفادة والجهد المبذول من أجل الوطن، ومن هنا يكون الانتماء ظل الديمقراطية انتماء للوطن والقيم، في حين يكون الانتماء تحت وطأة الديكتاتورية انتماء للديكتاتور وبطانته طمعاً في ثواب أو خوفاً من عقاب»^(٢). وقد يكون ذلك الديكتاتور والدًا في أسرة أو مدرساً في فصل أو ناظرًا في مدرسة أو مديرًا في مؤسسة... الخ.

وتتعاظم أهمية الدور الذي تؤديه التربية الديمقراطية في المجتمعات من أجل تجنب المخاطر الناجمة عن غياب الديمقراطية، ويقصد بالتربية الديمقراطية «العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة للأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام... الخ من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات»^(٣) التي تجعل الفرد يتمسك باستشارة الآخرين قبل اتخاذ القرارات، وعدم الانفراد بالرأي وقبول الرأي المخالف، والاستماع لرأي الآخرين ومناقشتهم للوصول إلى الرأي السليم^(٤). وبذلك تؤدي التربية الديمقراطية إلى التحول

(١) يزيد عيسى السورطى: السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة، العدد (٣٦٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل ٢٠٠٩. ص ص ٨، ٧.

(٢) نبيل راغب: الغيبوبة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٣٥٦.

(٣) أحمد حسين اللقائى، على الجميل: معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، ط ٣، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

(٤) سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

من سيطرة النزعة الفردية الأنانية Individualism على سلوك الفرد إلى النزعة الجماعية Groupism بما يتضمنه من قبول الآخر Otherness والتوجه والتعامل معه إيجابياً^(١). وتتضح أهمية الدور الذي تؤديه التربية الديمقراطية من أن الديمقراطية لا تستمد من تلقاء نفسها، ولا تستقيم بإطلاق حرية الأفراد، وإنما هي قيم وعلاقات وأساليب تفكير وقواعد وضوابط يجمع الفرد بمقتضاها بين حريته ومسئوليته، وبين حقه في النمو وواجبه نحو الجماعة، وكل هذه المفاهيم وما يرتبط بها من ممارسات لا تولد مع الأفراد إنما يكتسبونها بالتعليم والممارسة والتطبيق^(٢). ذلك أن العمل التربوي هو سبيل أساسي لتحويل المفاهيم الفلسفية الديمقراطية إلى قيم سلوكية يحييها الإنسان ويمارسها ويدافع عنها^(٣).

وتكتسب الممارسة العملية أهمية خاصة في عملية التربية، حيث أن لها التأثير الأقوى على المتلقي مقارنة بالتوجيهات الشفهية، لذا فإن إدماج الأفراد في ممارسات ديمقراطية حقيقية يؤدي إلى إكسابهم القيم والاتجاهات الديمقراطية، والتي تترجم في صورة سلوكيات ديمقراطية يمارسونها في حياتهم. ومن هنا تستطيع المدارس الثانوية الفنية من خلال قيام المعلمون بالتدريس بطريقة المناقشة والحوار، والتي تتيح للمتعلم فرصة التفاعل الإيجابي مع معلمه، وإشراك الطلاب في صناعة القرارات التي تمسهم، ومن خلال إجراء انتخابات أمناء الفصول واتحاد الطلاب بشفافية يتم غرس السلوكيات الديمقراطية في شخصية الطلاب، ومن الممكن أن يحضر هذه الانتخابات بعض أعضاء الجمعية الأهلية، وبعض القيادات الطبيعية من المجتمع المحلي، بحيث يشاركوا في عملية تنظيم الانتخابات، وفرز الأصوات وإعلان النتائج وتوجيه الطلاب إلى ضرورة تقبلها، واحترام رأى الأغلبية حتى وإن خالف رأيهم الشخصي باعتبار أن هذه هي قواعد الديمقراطية.

(١) سعد الحبالى: الإدارة الإيجابية للذات في التعامل مع الآخر حجر الأساس للتربية الديمقراطية والمدنية، ص ٣٨.

Available at: www.uedcscu.com/Arbic/unit2.doc:Available

(٢) جاد الله أبو المكارم جاد الله: وسائل التربية ودورها في إعداد الشباب للتنمية، الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٤٥.

(٣) سعيد إسماعيل على: الأصول السياسية للتربية، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ٢٦٣.

كما يمكن حضور الأخصائي الاجتماعي وبعض أمناء الفصول انتخابات مجلس إدارة الجمعية الأهلية وانتخابات اللجان المتخصصة التي تشكل داخل الجمعية، بحيث يشارك هؤلاء الطلاب في عملية تنظيم وإجراء الانتخابات وعملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، على أن يقدم أعضاء الجمعية الأهلية خلال هذه المناسبة سلوكيات تربوية نموذج أمام هؤلاء الطلاب، مما يكون له أثر كبير في إيمانهم بالقيم الديمقراطية مثل «قبول الآخر واحترام رأيه والتسامح تجاهه والتنافس السلمي معه، والإقرار بنتائج هذا التنافس دون أن يتوحش الفائز على غيره فيلغى وجوده أو أن يتمرد الخاسر ويلجأ للقوة»^(١). كما يمكن عقد ندوات توعية لأهالي المنطقة بمسرح المدرسة، يتولى خلالها الطلاب ومعهم بعض المعلمين عملية التنظيم، ويتولى أعضاء الجمعية الأهلية دعوة الأهالي وبعض المتخصصين لتوعية الحضور بأهمية السلوكيات الديمقراطية في الأسرة، والفصل والمدرسة، وكافة وحدات المجتمع.

وعندما تتم ممارسة الديمقراطية داخل المدارس والجمعيات الأهلية بصفة عامة من خلال الممارسة العملية للسلوكيات الديمقراطية «تصبح الديمقراطية بناءً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام حياة»^(٢)، وهذا ما تحتاج إليه المجتمعات من أجل فتح المجال لانطلاق طاقات العمل والإبداع ومن ثم نجاح جهود التنمية الشاملة.

٤ - التربية البيئية:

تواجه البشرية أزمة حقيقة تؤثر مباشرة على الحالة الصحية للأفراد مما يشكل خطراً حقيقياً يهدد سلامة الموارد البشرية التي تمثل هدف التنمية الشاملة ووسيلتها، وتمثل هذه الأزمة في التلوث البيئي الذي يعرف بأنه «أي تغير غير مرغوب في الخواص الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة المحيطة (هواء، ماء، تربة)، والذي قد يسبب إضراراً للحياة الإنسان أو غيره من الكائنات الأخرى حيوانية أو نباتية...» وقد يسبب تلفاً في العمليات

(١) وحيد عبد المجيد: التغيير طريق مصر إلى النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٤٣.

(٢) عبد الغفار شكر: مرجع سابق، ص ١١٦.

الصناعية واضطراباً في الظروف المعيشية بوجه عام، وأيضاً إتلاف التراث والأصول الثقافية ذات القيمة الثمينة مثل المباني والمنشآت الأثرية كالمتاحف وما تحتويه من آثار قيمة^(١)، وتنتج بعض هذه التغيرات غير المرغوبة عن سلوكيات أو قرارات تصدر عن أشخاص قد تنقصهم التربية البيئية. وتختلف مصادر ومظاهر التلوث من بلد إلى آخر إلا أن معظم مظاهر التلوث البيئي في العالم تتمثل في المظاهر التالية^(٢):

أ- الضوضاء:

وتتمثل الضوضاء في الصياح والكلام بصوت مرتفع وإطلاق آلات تنبيه السيارات بدون داع، ورفع صوت الراديو والتليفزيون، ويؤثر الضوضاء تأثيراً مباشرة على الجهاز العصبي للإنسان وربما يدمره بالكامل، حيث أن شعيرات السمع الحسية بالأذن الداخلية تصاب بعاهة غير قابلة للعلاج بسبب الضوضاء، كما أن هذه المثيرات المزعجة قد تفقد الإنسان السيطرة على نفسه وتخرجه عن شعوره مما يدفعه للوقوع في الخطأ، ومما يترتب على ذلك من نتائج سلبية يتحمل تبعاتها، إضافة إلى أن الضوضاء يؤثر سلبياً على قدرة الإنسان الإنتاجية.

ب- تلوث الغذاء:

ينتج تلوث الغذاء عن مسببات كثيرة منها استخدام الهرمونات المنشطة، حيث ثبت أن نسبة الإصابة بالأورام - وخاصة في الأعمار الصغيرة - يعود بالدرجة الأولى إلى الهرمونات التي تسللت إلى الطعام. كما أن المبيدات الحشرية لها تأثيرات مدمرة على حياة الإنسان، فهي من المصادر الرئيسية لتلوث البيئة التي تلوث بدورها الغذاء الذي يتناوله الإنسان، وذلك يعرضه بدرجة كبيرة للإصابة بالسرطان وأمراض تشوه الأجنة والسمية الحادة.

ج- تلوث الهواء:

تتعدد مصادر تلوث الهواء فمنها: حرق الوقود الذي يتم في السيارات ومحطات

(١) على زين العابدين عبد السلام، محمد عبد المرضى عرفات: تلوث البيئة ثمن للمدنية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ١١.

(٢) مجدي عزيز إبراهيم: التربية البيئية في مناهج التعليم رؤية لتحقيق دور تربوي تعليمي إيجابي لحماية البيئة من التلوث، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص - ص ١٩ - ٢٣.

القوى الكهربائية، والعمليات الصناعية المختلفة، ومراكز التدفئة والتسخين في المنازل والمؤسسات، ووسائل النقل والمواصلات، كما توجد مصادر أخرى لتلوث الهواء مثل: حبوب اللقاح والمواد الكربوهيدراتية التي تنطلق من النباتات، ورش المبيدات والأسمدة والغبار المتصاعد أثناء عمليات حرث وتسوية التربة، وتخمير المواد العضوية في العراء مثل إلقاء الحيوانات النافقة في العراء، إضافة لحرق المخلفات الزراعية، وحرق قمائن الطوب^(١).

٥- تلوث المياه :

ينتج تلوث المياه من إلقاء مخلفات المصانع والقاذورات ومياه الصرف الصحي في مصادر المياه المتاحة، وانعكس تلوث المياه بصورة واضحة في تضاعف أعداد المرضى بالفشل الكلوي والكبدى وازدياد نسبة الذين يصابون بالأمراض الطفيلية وأمراض الجهاز الهضمي.

يعكس العرض السابق لمظاهرة التلوث البيئي نتيجة أساسية وهي أن معظمها ينتج عن سلوكيات وقرارات خاطئة تصدر عن أفراد أو مؤسسات بهدف تحقيق عائد اقتصادي سريع دون النظر لتأثيراته السلبية على البيئة أو نتيجة لعدم الإلمام بالمعدلات الصحيحة لاستخدام الأسمدة والمبيدات أو نتيجة لعدم الوعي بالطرق العلمية للتخلص من المخلفات. وهذا يشير إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالتربية البيئية بما يضمن «توفير قدر من الوعي البيئي لكافة المواطنين في مختلف الأعمار والظروف بحيث يكون هذا الوعي إسهاما مباشراً في توجيه سلوك هؤلاء الأفراد نحو المحافظة على بيئاتهم الطبيعية والمشيدة بشتى الأساليب والوسائل التي تمكنهم من ذلك»^(٢). وبهذا المفهوم تكون التربية البيئية من أهم العناصر الحيوية اللازمة لمعالجة الأزمة البيئية، وهي من الوسائل التي تحقق حماية البيئة وصيانتها^(٣).

وإذا كان مراجعة مظاهر التلوث البيئي السابق ذكرها تشير إلى أن معظمها ينتج عن

(١) على زين العابدين عبد السلام، محمد عبد المرضى عرفات: مرجع سابق، ص-ص ٣٨-٥١.

(٢) حافظ فرج أحمد: التربية وقضايا المجتمع المعاصر، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٠٥، ١٠٦.

سلوكيات وقرارات تصدر عن أفراد قد ينقصهم التربية البيئية، فإن هذا يشير في الوقت ذاته إلى المساحة الواسعة المتاحة لعمل التربية البيئية، وإلى إمكانية تقليص مشكلة التلوث البيئي وبشكل كبير إذا حدث تطور في سلوكيات أفراد المجتمع عن طريق التربية البيئية. وتهدف التربية البيئية بصفة عامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي^(١):

- تنمية الفهم للمصادر الطبيعية، وطرق صيانتها وحسن استغلالها.
- شرح الوقائع التاريخية التي تدل على سوء استغلال بعض المصادر الطبيعية، وما ترتب عليها من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية.
- التعرف على الدلالات التي قد تشير إلى إهدار وضياع الموارد الطبيعية.
- تصحيح الاعتقاد الخاطئ الذي قد يسود لدى البعض من أن المصادر الطبيعية لا تنضب مهما عبث بها الإنسان .
- توضيح أهمية التعاون بين الأفراد والجماعات من أجل الحفاظ على البيئة.
- بناء فلسفة متكاملة عند الأفراد تتحكم في تصرفاتهم وفي مجال علاقاتهم بمقومات البيئة .

وتستطيع كل من المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية من خلال تعاونها أن يؤديا دوراً مؤثراً في مجال التربية البيئية للطلاب ولأهالي المجتمع المحلي، وذلك بأن تقوم الجمعية الأهلية بالتنسيق مع أقرب مدرسة فنية بتنظيم ندوات بمسرح المدرسة، تستضيف خلالها بعض المتخصصين في البيئة والصحة لتوعية أهالي المنطقة والطلاب بمظاهر التلوث البيئي ومخاطره وكيفية تجنبه، فعلى سبيل المثال يمكن استضافة مجموعات من المزارعين بالمدارس الثانوية الزراعية لتوعيتهم بالمخاطر الناجمة عن حرق المخلفات الزراعية، وتوعيتهم بالطرق المثلى للتخلص من هذه المخلفات باستخدامها في صناعة السماد العضوي، وكذلك توعيتهم بعدم الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والطرق الصحيحة للتخلص من الحيوانات النافقة، لتجنب إلقاءها في العراء،

(١) منى محمد على جاد: التربية البيئية في الطفولة المبكرة وتطبيقاتها، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص

وتوعيتهم بأهمية الموارد الطبيعية للحياة وواجبهم في الحفاظ عليها بعدم الإسراف في استغلالها. ويمكن الاستعانة ببعض المعلمين المتطوعين في عقد ورش عمل مع مجموعات صغيرة من أهالي القرية يتولى أعضاء الجمعية الأهلية الكائنة بالمنطقة جدولة وتنظيم هذه الورش بالتنسيق مع إدارة المدرسة، بحيث يتم خلال هذه الورش تقديم معلومات تفصيلية إجرائية عن استخدام المبيدات والأسمدة ومياه الري وكيفية صناعة السماد البلدي من المخلفات الزراعية، مع استضافتهم للمشاركة في إجراء هذه العمليات بمزرعة المدرسة .

كما يمكن قيام مجموعات من طلاب المدارس الثانوية الفنية بصحبة الأخصائيين الاجتماعيين بنشاط في المنطقة المحيطة بالمدرسة يعكس وعيهم البيئي، وذلك بأن يتم نظافة الشوارع المؤدية للمدرسة، وتقوم مجموعة من الطلاب بتشجير هذه الشوارع، وتقوم مجموعة أخرى بتزین الميادين والشوارع الرئيسية المؤدية للمدرسة، وفي ذات الوقت يشاركونهم أعضاء من الجمعية الأهلية المشهرة بالمنطقة، لتسهيل مهمتهم بالمنطقة، ولتوعية الأهالي حتى يقوموا برعاية هذه الأشجار، والمحافظة على نظافة الشوارع والميادين .

وإضافة لما سبق يوجد أسلوب آخر يمكن من خلاله تحقيق بعض أهداف التربية البيئية، وذلك بأن يقوم بعض المعلمين ومعهم فريق من الطلاب المتميزين وبصحبة بعض أعضاء الجمعية الأهلية بعمل جولات ميدانية في الحقول المجاورة للمدرسة، وملاحظة سلوكيات المزارعين على الطبيعة، وتأييد الصحيح منها الذي لا يؤدي إلى تلوث البيئة أو تبيد الموارد الطبيعية، ولفت انتباه المزارعين إلى عدم تكرار السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلى تلوث البيئة أو تبيد الموارد الطبيعية، وتقديم السلوكيات البديلة عملياً، ويتحقق من خلال هذه الجولات الكثير من الأهداف: التوعية البيئية للمزارعين، إكساب الطلاب الثقة في النفس والمسئولية الاجتماعية، وهذا يعزز المواطنة كعطاء وبذل، كما تؤدي هذه الجولات إلى بناء جسور من الثقة بين المدارس الثانوية الفنية و الأهالي، مما يجعلهم أكثر ايجابية في التفاعل مع المدرسة، وهذا بدوره يساعد المدارس على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها .

٥- التنمية المهنية:

يعطى المخططون أهمية أكثر للمدخلات المادية والميكنة في العملية الإنتاجية، إلا أن الاقتصاديين يقررون أن الموارد البشرية تمثل جزءاً مهماً من الثروة الوطنية، وأن القدرة الإنتاجية للأفراد أكثر أهمية من المدخلات المادية والميكنة، على أساس أن الأشخاص المؤهلين هم الذين يديروا هذه الميكنة بخبراتهم ومهارتهم، ومن هنا تأتي أهمية تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب^(١). والواقع أن الموارد البشرية المدربة أصبحت هي العامل المرجح والحاسم في تحقيق التقدم للمجتمعات يبرهن على ذلك نجاح مجتمعات عديدة في تحقيق مستويات عالية في التنمية رغم أنها تعاني من ندرة مواردها المادية، وذلك اعتماداً على مواردها البشرية، وخير شاهد على ذلك التجربة اليابانية في تحقيق النهضة الاقتصادية.

وتعمل المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية من أجل تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الشامل، وتعرف التنمية من «زاوية أكثر عملية بأنها: «تلك العمليات التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي للناس في بيئاتهم المختلفة، وذلك بالاعتماد أساساً على الجهود الأهلية والحكومية المنسقة المتكاملة»^(٢). وبهذا المعنى يكون إنجاز عملية التنمية - بوصفها هدف مجتمعي كبير - يحتاج إلى تضافر الجهود الحكومية والأهلية، حيث أن الجهود الحكومية لا تكفي بمفردها لتحقيق التنمية، وهذا يقود إلى ضرورة تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية، ومنها المدارس الثانوية الفنية، والجمعيات الأهلية من أجل تحقيق التنمية المهنية لأهالي المجتمع المحلي.

ولقد تطور مفهوم التنمية عبر السنين، وانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية التي تهتم بتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي، بما يؤدي إلى زيادة الدخل سواء القومي أو الفردي، إلى التركيز على التنمية البشرية والتي فيها «ينظر للبشر كغاية في ذاتهم ومحور

١) H.M. Singh ; **Fundamentals of Education Management**, New Delhi, K.K printers. 1995, pp.190,191.

٢) إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص ١٠.

للتنمية تعمل على تحقيق طموحاتهم^(١). إلا أنه في كلتا الحالتين تظل التنمية المهنية للفرد هى مفتاح تحقيق كل أهداف التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن التنمية المهنية للفرد تبنى قدراته وتزيد من فرصه في الحصول على العمل والكسب، ومن ثم يتحقق تمكين الأفراد، وتفاعلهم الايجابي مع قضايا المجتمع.

وتستهدف معظم المؤسسات الحكومية والخاصة عادة ببرامجها التدريبية موظفيها فقط، ونادراً ما تنظر بعين الرعاية للبشر الذين يعيشون خارج أسوارها، ولعل هذا يمثل أحد أسباب غربة وعزلة تلك المؤسسات في المناطق التي تتواجد فيها؛ مما يعرضها لمشكلات عدم التواصل مع المجتمعات المحيطة ويضطرها إلى بذل الكثير من الجهد والمال لتأمين مرافقها، لذلك يحتاج أهالي المجتمعات المحلية (أحياء وقرى) وخاصة الذين يعملون منهم في صناعات صغيرة خاصة زراعية أو صناعية أو تجارية إلى من يهتم بتنميتهم مهنيًا بما يساعدهم على تطوير أدائهم.

ويقصد بالصناعات الصغيرة تلك الصناعات التي تعتمد على استخدام عمالة قليلة تتراوح ما بين (٦ - ٤٩) عاملاً، وتستخدم حجماً من رأس المال لا يزيد عن المليون جنيه^(٢). ويوجد نوعان من الصناعات الصغيرة أولهما: صناعات صغيرة حديثة يستخدم فيها الآلات والمعدات الحديثة المتطورة، وثانيهما: صناعات صغيرة تقليدية، يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة ويعمل بها عدد محدود من العمال، وتنتشر في المدن والريف، ومن أمثلتها: ورش الصيانة وإصلاح السيارات، المخابز ومعامل الألبان، التريكو والحياكة، صناعات السجاد والكليم والمناحل^(٣). وأصحاب النوع الثاني من الصناعات الصغيرة هم الذين يمكن تنميتهم مهنيًا من خلال الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.

ويقصد بالتنمية المهنية لأهالي المجتمع المحلى من أصحاب الصناعات الصغيرة في

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٢) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص - ص ٤٠ - ٤٧.

هذا الموضوع: تزويدهم بصفة مستمرة بالمعلومات والمهارات الحديثة المرتبطة بالمهن التي يزاولونها، بما يؤدي إلى تطور أدائهم المهني، وزيادة قدراتهم على الإنتاج ذو الجودة العالية التي لديها القدرة على المنافسة في الأسواق المفتوحة، ومن ثم ارتفاع دخولهم الاقتصادية وتحسين ظروف حياتهم، مما يؤهلهم للمشاركة الايجابية في مختلف قضايا الوطن، وتزداد الحاجة للتنمية المهنية لأهالي المجتمع نتيجة تطور المهن بصفة مستمرة، وارتفاع مستويات جودة المنتجات المطلوبة من قبل المستهلكين نتيجة لانفتاح السوق المحلي على الأسواق العالمية .

وتبرز أولوية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة انطلاقاً من أنها أحد وسائل التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة مثل التحول من التخطيط المركزي إلى آليات السوق، وتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية وظهور الكيانات الاقتصادية الكبيرة مثل الآسيان والاتحاد الأوروبي، كما أنها أحد الوسائل الفعالة لمواجهة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الشاملة في الدول المتقدمة والنامية على السواء^(١) .

ولذلك فطنت الدول المتقدمة لهذا الأمر، وانعكس ذلك في وجود برامج تهدف إلى التنمية المهنية لأهالي المنطقة المحيطة بالمدرسة، وعلى سبيل المثال يوجد بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية شراكة بين المدارس الثانوية وبعض الوكالات الاجتماعية تهدف إلى تشغيل التعليم مدى الحياة للبالغين، وخصوصاً هؤلاء الذين خرجوا من المدارس الثانوية دونوا إعداد لأي عمل يكسبون منه، ويمكن أن يشتمل ذلك على عناصر في البرنامج تتعلق بالتغذية الثقافية، وتلك التي تتعلق بشكل خاص بالقدرة والكفاءة على العمل والحياة في المجتمع^(٢) . وفي مقاطعة جيفرسون بالولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تستغل مدرسة كينرن معمل الكمبيوتر الموجود بها خلال الفترة المسائية بعد الدراسة وأثناء عطلات نهاية الأسبوع، وذلك في تقديم تدريبات للأسر بالمجتمع المحيط بها من

(١) إيان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية. التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٩.

(٢) وابن هولتزمان(محرر): مدرسة المستقبل، تلخيص وعرض: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة(٣)، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٥، ص ص ٧٥، ٧٦.

أجل تحسين مهاراتهم في استخدام الكمبيوتر واستعمال الانترنت...، ويقوم الطلاب الذين تعلموا الاستخدام الجيد للكمبيوتر بمساعدة آبائهم في هذه التدريبات^(١).

وتعتبر الصناعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة باعتبار أنها تعد منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخامات المحلية نظراً لارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد للمجتمع من خلال عمليات سد الحاجات المحلية والعزوف عن استيراد السلع المثيلة، والمساهمة الفعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية، كما أن الصناعات الصغيرة تكفل خلق العديد من فرص العمل^(٢). لذلك فإن رفع المستوى المهاري للأفراد الذين يعملون في هذه الصناعات الصغيرة عن طريق التدريب هدف تنموي واجتماعي يساعد في مواجهة العقبات المهنية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الأداء كماً وكيفاً^(٣) تأثيراً سلبياً مما يؤدي إلى تناقص إنتاجية الفرد، ومن ثم انخفاض دخله، وتدهور مستوى معيشته، وما يترتب على ذلك من عدم تمكنه من المشاركة بايجابية في الأنشطة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع.

وتستطيع المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية من خلال تعاونها أن يؤدي دوراً مؤثراً في مجال التنمية المهنية لأهالي المجتمع المحلي أصحاب الصناعات الصغيرة، وذلك عن طريق توزيع الأدوار وتنسيق الجهود وتكاملها، بحيث تقوم الجمعيات الأهلية من خلال معاشتها لأهالي المنطقة بإعداد قاعدة بيانات بالمهنيين التي يزاولونها، وحصص الاحتياجات التدريبية، ثم جدولة الراغبين في التدريب بالتنسيق مع المدرسة الفنية لتقديم المعلومات والمهارات الحديثة في المهنة، ثم يقوم أحد أعضاء الجمعية الأهلية باصطحاب مجموعات صغيرة من الراغبين في التدريب، وذلك في حدود ما تسمح به إمكانات المدرسة، وهناك يتم تقديم المعلومات والمهارات الحديثة في المهنة التي يزاولونها، بما يساعدهم على تطوير أدائهم المهني، وزيادة جودة منتجاتهم، ومن ثم تحسين دخولهم

(١) رسمي عبد الملك رستم وآخرون: تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) رأفت عبد الفتاح: سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠١، ص ١٣.

الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم.

ومن الممكن استخدام المكتبة المدرسية في تحقيق التنمية المهنية لأهالي المنطقة أيضاً، وذلك بإتاحة فرص الاستعارة للكتب الفنية المتخصصة للراغبين من أهالي المنطقة، وذلك بأن يسجل كل من يرغب في الاستعارة الكتب التي يريد الإطلاع عليها لدى الجمعية الأهلية الموجودة بالمنطقة التي تقوم بدورها بالتنسيق مع إدارة المدرسة الثانوية الفنية باستعارة هذه الكتب، وتتولى الجمعية الأهلية إعارتها للراغبين من أهالي المنطقة، ثم تقوم بجمع هذه الكتب في الميعاد المحدد وإعادتها للمدرسة، كما يمكن استثمار معامل الكمبيوتر المجهزة في المدارس الثانوية الفنية في غير أوقات الدراسة في إكساب الشباب مهارات الكمبيوتر، مما يزيد من فرصهم في الحصول على فرصة عمل مناسبة، ويتولى التدريب لهؤلاء الشباب أحد أعضاء الجمعية الأهلية، مع تواجد أحد المعلمين المتطوعين من المدرسة للإشراف على المعمل خلال فترات التدريب المسائية، كما يكن استثمار الملعب وصالة التربية الرياضية في تنظيم التدريبات الرياضية لشباب المجتمع المحلي تحت إشراف مشترك من الجمعية الأهلية بالمنطقة والمدرسة وبذلك يتحقق الدور التنموي للمدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية، وهو دور من الممكن أن تزداد فاعليته بتفعيل الشراكة بينهما.

٦- تنفيذ برامج محو الأمية:

تمثل مشكلة الأمية في البلاد العربية عقبة حقيقية في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهي من حيث الحجم مشكلة ضخمة تشمل ما يقرب من نصف سكان الوطن العربي، ومن حيث التوزيع الجغرافي تنتشر في الريف أكثر من الحضر، ومن حيث التوزيع على أساس الجنس تنتشر بين النساء أكثر من الرجال^(١). وفي الوقت الراهن تحمل الأمية المتفشية في أوساط المجتمعات العربية مخاطر جمة على هذه المجتمعات في جميع جوانب الحياة، فهي بلاشك من عوامل نقص مناعة المجتمعات أمام تحديات العولمة وبخاصة فيما يتعلق بآثارها الثقافية والاجتماعية، حيث تقل قدرة الفرد الجاهل على فهم أخطار ما يلقي عليه من مواد إعلامية

(١) محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠١، ص ٣٥.

وثقافية، ولا يستطيع أن يميز بين الصالح والطالح^(١). وعلى هذا النحو تتجسد أهمية تضافر الجهود المختلفة من أجل تنفيذ برامج محو الأمية.

ويقصد بمحو الأمية بمفهومها التقليدي «الممام الفرد بمهارات الاتصال الرئيسية وهي القراءة والكتابة والحساب، بحيث يصل مستواه التعليمي في هذه المهارات إلى مستوى التلميذ الذي انهي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي»^(٢)، بما يؤهله لأن يكون قادرًا على مواصلة التنمية الذاتية من خلال القراءة الحرة في المجالات المختلفة حسب ميوله واتجاهاته.

ولقد تطور مفهوم محو الأمية من مجرد محو الأمية الهجائية والذي كان معنيًا بتعليم الأفراد مهارات القراءة والكتابة وبعض مهارات الحساب إلى «محو الأمية الوظيفية» والذي يعنى «محو الأمية متكاملًا مع تدريب متخصص ذو طبيعة فنية يبيء الفرد لمواجهة تحديات العصر من خلال تنمية ذاته، ليصبح قادرًا على المساهمة الفعالة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يمر بها المجتمع في تطوره»^(٣). وفي ضوء مفهوم محو الأمية الوظيفية يبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه المدارس الثانوية الفنية من خلال الشراكة مع الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل في مجال محو الأمية

وتزخر المدارس الثانوية الفنية بالعديد من الإمكانيات المادية التي تؤهلها لأن تؤدي دورًا مؤثرًا في مجال محو الأمية الوظيفية لأهالي المجتمع المحيط بها، وذلك من خلال شراكة فاعلة بينها وبين الجمعيات الأهلية المشهورة بالمنطقة، حيث تقوم الجمعيات الأهلية المنفذة لبرامج محو الأمية من خلال معاشتها لأهالي المنطقة بإعداد كشوف الدارسين، وتحديد مواعيد مسائية مناسبة لهم، ثم تقوم بالتنسيق مع أقرب مدرسة ثانوية فنية لتوفير حجرات دراسية، ومعامل وورش لاستخدامها في محو الأمية الوظيفية للدارسين، كما يمكن توفير بعض المعلمين المتطوعين للمشاركة في تنفيذ هذه البرامج التنموية.

(١) عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعمولة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ١٠٩.

(٢) صلاح الدين إبراهيم معوض: التربية وقضايا المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠١، ص ٣٠.

(٣) أمال الغرباوى مهدي عباس: «محو الأمية الوظيفية في ضوء بعض التجارب العالمية دراسة تحليلية»، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد (٣٣)، تصدر عن المركز العربي للتعليم والتنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، أبريل ٢٠٠٤، ص ١٦.